مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2325-0798
المجلد: 07 العدد: 02 السنة 2018 DOI:5424/IJO/21547

تاريخ الإرسال: 2018/02/16 تاريخ القبول: 2018/02/16

سياسة الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني في الحكم 1878–1913م

Reign Policy of Sheikh Qasem bin Mohammed Al Thani 1913–1878

د.عبد القادر بن حمود القحطاني.
alqhtani@qu.edu.qa
جامعة قطر

الملخص:

ولادته ونشأته: ليس هناك اتفاق جماعي بين المؤرخين بشأن ولادته، فهو ولد بين (1798–1826م)

نشأ في بيت والده على الادب والأخلاق والدين، وتلقى تعليمه على أيدي علماء عصره في الدين والأدب والسياسة وغيرها من العلوم، وبذلك أصبح فقيها في الدين واديبا باللغة العربية اهلته ان يكون خطيبا مفوها وقاضيا عادلا وشاعرا مجيدا.

الشيخ قاسم بن محمد كان من كبار تجار اللؤلؤ في الخليج العربي، وقد درت عليه هذه التجارة أموالا طائلة، وقد عرف عنه بكرمه وحبه للخير فكان يساعد المحتاجين، وينفق على طلبة العلم وعلى أئمة المساجد وبناء المساجد ومدارس تحفيظ القران الكريم، كذلك طبع الكتب الإسلامية وتوزيعها على المسلمين داخل قطر وخارجها.

وفي المجال السياسي: أصبح منذ سنة 1869، بمثابة الحاكم الفعلي للبلاد نظرا لكبر سن والده. وعقب وفاة والده الشيخ محمد بن ثاني في 18 ديسمبر 1878م تسلم الحكم من بعده، واستمر في الحكم حتى تاريخ وفاته في 17 يوليو 1913م.

انتهج الشيخ قاسم في الحكم سياسة حكيمة على المستوى المحلي وعلى المستوى الخارجي، فعلى المستوى المحلي، عمل على توحيد القبائل وفئات الشعب تحت حكمه من خلال سياسة تقوم على العدل والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.

أما على المستوى الخارجي أو الدولي، فقد حاول عدم التدخل في شؤون الآخرين وعدم السماح بالتدخل في شؤون بلاده الداخلية.

الشيخ قاسم فضل التحالف مع الدولة العثمانية والاستعانة بقواتها في الدفاع عن بلاده ضد أي تهديد، ولذلك سمح بدخول القوات العثمانية البلاد سنة 1871م، وبقيت القوات العثمانية في البلاد حتى تاريخ وفاته ولم تخرج من البلاد إلا في عهد خلفه الشيخ عبد الله بن قاسم في سنة 1915م، نتيجة الضغط البريطاني على العثمانيين في الحرب العالمية الاولى. كان نتيجة رفض الشيخ قاسم الحماية البريطانية وتفضيله الحماية العثمانية من الأسباب التي جعلت بريطانيا تخلق له مشاكل حدود مع جيرانه وبالذات مع البحرين وابوظبي والسعودية، ولكن بعون من الله وقوة شخصيته والتفاف شعبه من حوله تمكن من مواجهة تلك التحديات وينتصر عليها.

الشيخ قاسم على الرغم من قبوله التحالف العثماني غيرانه لم يسمح للعثمانيين التدخل في شؤن البلاد التي هي من مسؤوليته، لذلك حينما حاول العثمانيون التدخل في شؤون البلاد حاربهم وانتصر عليهم سنة 1893م، والمعروفة بمعركة الوجبة.

وبسبب محافظته على استقلال وسيادة بلاده استحق ان يقال عنه المؤسس لدولة قطر في التاريخ الحديث وأن يصبح تاريخ توليه الحكم في: 18 ديسمبر يوما وطنيا تحتفل فيه الدولة حكومة وشعبا.

الكلمات المفتاحية: الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني؛ مؤسس دولة قطر؛ سياسة الحكم؛ دولة قطر؛ الخليج العربي.

Abstract:

Birth and Early Life: There is no collective agreement among historians on his birth, he was born between (1798 - 1826).

He grew up in his father's house in an environment of literature, ethics and religion. He was educated by the scholars of his time mainly in religion, literature, politics and other sciences, and thus, became a jurisprudent in religion and a scholar in Arabic language and as such became qualified to be an eloquent preacher, a fair judge, and poet of glory.

Sheikh Qasem bin Mohammed was one of the leading merchants of pearls in the Arabian Gulf. This trade had generated him large amounts of money. He had been known for his generosity and charity for the good. He helped the needy and spent a lot of money

on science students and Imams, building mosques and Koranic schools. In addition, he funded publishing of selected Islamic books and distributed them among Muslims inside and outside Qatar.

In politics, he became the de facto ruler of the country in 1989 due to his father's age. Following the death of his father, Sheikh Mohammed bin Thani, on December 18, 1878, he took over power and continued to rule until his death on 17 July 1913.

Sheikh Qasem adopted a wise policy at the local and foreign levels. At the local level, he worked to unite tribes and groups of people under his rule through a policy based on justice and equality among citizens in rights and duties.

On the external or international level, he tried not to interfere in the affairs of others and not to allow interference in his country's internal affairs.

Sheikh Qasem preferred the alliance with the Ottoman Empire and the use of its forces to defend his country against any threat, and therefore, allowed the entry of Ottoman forces into the country in 1871. The Ottoman forces had remained in the Country until Sheikh Qasem's death. These forces left Qatar during the reign of Sheikh Abdullah bin Qasem in 1915, due to the British pressure on the Ottomans in the First World War. Sheikh Qasem's rejection of British protection and his preference for Ottoman protection was one of the reasons that made Britain create border problems with his neighbors, especially with Bahrain, Abu Dhabi and Saudi Arabia. But with the help of God, his strong personality, and his people's support he had been able to confront and defeat those challenges.

Sheikh Qasem, despite his acceptance of the Ottoman alliance, he did not allow the Ottomans to interfere in the affairs of the Country. When the Ottomans tried to intervene in the affairs of the Country, he fought and defeated them in 1893, in a battle known as "Al Wajba".

Sheikh Qasem had maintained and protected his country's independence and sovereignty, and as such, he deserved to be considered the founder of the State of Qatar in modern history. So, the date of his assumption of power on December 18 has become

Qatar's National Day celebrated by the State, government and people.

Key words:
Shikh Qasem bin Mohammed Al Thani; The Founder; State of Qatar; Policy; Reign Policy; Arabian Gulf; Modern and Contemporary History.

مقدمة:

الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني من مواليد منطقة فويرط الواقعة في الشمال الشرقي من شبه جزيرة قطر في عام 1798، في حين نجد مصادر اخرى تذكر انه ولد عام 1826، وكانت وفاته في 17 يوليو سنة 1913[1]، تلقى تعليمه الديني والأدبي على أيدي علماء عصره، فدرس القران الكريم وعلومه من تفسير وتجويد ومن فقه وتوحيد، وقراءة كتب التاريخ مثل السير والفتوحات وغيرها من الكتب الثقافية، وكان رحمه الله محبا للشعر حتى أصبح شاعرا وله ديوان شعر خاص به. وكان خطيبا بليغا، وقاضيا عادلا، فقد كان يفصل في المنازعات بين رعيته بالعدل على ضوء الكتاب والسنة.

وكان الشيخ قاسم من كبار التجار في شبه الجزيرة العربية والخليج، فقد كان يملك ما يزيد عن مئة سفينة تعمل في التجارة وفي الغوص عن اللؤلؤ، وصيد الأسماك، ودرت عليه التجارة أموالا طائلة سخر جزء كبير من دخله على مساعدة الفقراء والمحتاجين من أهل بلده وغيرهم من المسلمين خارج وطنه، وفي بناء الجوامع والمدارس وفي الانفاق على ائمة المساجد وطلاب العلم. [2]

وبعد مبايعة والده الشيخ محمد بن ثاني حاكما للبلاد من قبل أسرة آل ثاني والشعب القطري في عام 1866، أصبح يتولى الكثير من القضايا في المجال السياسي والإداري في الدولة، بل أن المصادر تجمع على أن الشيخ قاسم، أصبح منذ عام 1869، الحاكم الفعلي في البلاد نظرا لكبر سن والده الذي ناهز الثمانين من العمر آنذاك. [3]

وسوف نتناول من خلال هذا البحث الموضوعات التالية:

1- سياسة الشيخ قاسم الداخلية.

2- علاقته بالعثمانيين والانجليز.

3- علاقته بالدول المجاورة (أبو ظبي- البحرين).

4- الخاتمة.

الشيخ قاسم حاكما لقطر عام 1878م.

توفي الشيخ محمد بن ثاني رحمه الله تعالى في سنة 1878، وخلفه على حكم البلاد ابنه وولي عهده سمو الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، بشكل رسمي كما هو سائد في نظام الحكم الوراثي ومبايعة الأسرة الحاكمة واعيان البلاد. (4) وتذكر بعض المصادر التاريخية أن الشيخ قاسم كان لديه طموح أن تكون دولته ذات شأن في منطقة شبه الجزيرة العربية والخليج بحيث تشمل اجزاء خارج شبه جزيرة قطر ولكن الإنجليز الذين كانوا يرتبطون بمعاهدات واتفاقيات مع امارات الخليج العربية الاخرى حالوا دون تحقيق طموحاته في التوسع واقامة دولته الكبرى في المنطقة. (5)

أولا: سياسة الشيخ قاسم الداخلية:

يعتبر المؤرخون الشيخ قاسم بن محمد بن ثاني بن محمد بن ثامر المعاضيد التميمي، المؤسس الحقيقي لدولة قطر في التاريخ الحديث. قضى سنوات عديدة من حياته في محاربة جيرانه الذين كانوا يهاجمون بلاده من وقت لآخر، وكذلك قضاء على بعض القبائل التي حاولت زعزعة الأمن والاستقرار في البلاد، وأضحى سيدا على جميع القبائل القطرية مسموع الكلمة مهاب الجانب (6)، وأيضا وقف بكل حزم وشجاعة ضد العثمانيين حينما حاولوا التدخل في شؤون دولته، وحاربهم وانتصر عليهم، كما تصدى للأطماع الإنجليزية في بلاده، ورفض الحماية البريطانية.

ومع أنه كان رحمه الله، محارباً شجاعاً، فقد كان رحيماً بالناس، فكان يشتري العبيد من أسيادهم ويعتقهم لوجه الله تعالى، وكان يصرف معظم واردته من التجارة والضرائب على أبناء شعبه من الفقراء والأيتام وأئمة المساجد ودور العلم. ومع أنه كان أميراً للبلاد يدير شؤون الدولة، فقد كان يخطب في أيام الجمع والأعياد والمناسبات المختلفة، كما كان قاضياً يحل مشاكل رعيته بالعدل وفقاً للشريعة الإسلامية. (7) وفي المجال السياسي، عرف عنه أنه كان يستشير أهل الحل والعقد في الحرب والسلم، أي أنه أتبع نهج الشورى في سياسته في حكم البلاد. ومن ناحية أخرى كان يشارك أبناء البلاد افراحهم واتراحهم،

وهذه السياسة الحكيمة اكسبته محبة الناس وولائهم له كما اكسبته احترام وتقدير الدول الأخرى. [8]

علاقة الشيخ قاسم بالجالية الهندية:

قبل الحديث عن علاقة الشيخ بالجالية الهندية رعايا بريطانيا أن نكون جميعاً على بينة بالأوضاع الاقتصادية في منطقة الخليج العربي في القرن التاسع عشر، فقد كان لندرة المياه وقلة الأمطار وعدم وجود الأنهار من الأسباب التي اضطرت الكثير من سكان المنطقة التوجه إلى البحر يستخرجون منه اللؤلؤ من أعماقه وكان الطواشون يقومون ببيعه في الأسواق المحلية وفي أسواق بومباي وباريس وفي غيرها من الأسواق. ويذكر لوريمر، أن نسبة العاملين في المجتمع القطري في مجال الغوص لاستخراج اللؤلؤ خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بلغت 48 % وبذلك فقد كان اللؤلؤ يعد المورد الأول للمواطن القطري لتوفير رزقه ورزق عائلته. [9] وكان إلى جانب النشاط البحري في الغوص هناك التجارة وصيد السمك، والعمل في الزراعة البسيطة في الواحات والأراضي الصالحة للزراعة الموسمية، مثل زراعة الخضر والحمضيات وبعض الفواكه والنخيل. أما الحبوب والأرز والمواد الغذائية الأخرى فقد كان يتم استيرادها من الخارج. [10]

وعن أهمية اللؤلؤ في حياة المجتمع القطري، يذكر الرحالة بلجريف الذي زار الدوحة في سنة 1863، ونشر كتابه عن رحلته في شبه الجزيرة العربية سنة 1965، يذكر، أنه التقى أثناء زيارته للدوحة بالشيخ محمد بن ثاني وبولي عهده الشيخ قاسم، وأن الشيخ محمد حدثه عن أهمية اللؤلؤ بقوله: (نحن جميعاً من اعلانا إلى ادنانا عبيد لسيد واحد هو اللؤلؤ لأهميته الاقتصادية بالنسبة لقطر).[11]

ويأتي تدفق المهاجرين الهنود إلى قطر وإلى بقية منطقة الخليج العربي، بعد توقيع اتفاقية السلم الدائم في المنطقة بين بريطانيا وزعماء الخليج العربي في سنة 1820، ماعدا قطر التي وقعت على الاتفاقية في سنة 1868.[12] وقد أتاحت هذه الاتفاقية لبريطانيا السيطرة على الخليج العربي، وفتح ابواب المنطقة أمام الرعايا البريطانيين لمزاولة نشاطهم التجاري والعمل في المجالات المختلفة، وكان الهنود في مقدمة رعايا بريطانيا الذي قدموا إلى الخليج العربي بأعداد كبيرة، وكان غالبيتهم من غير المسلمين البانيان والهندوس والسيخ

وغيرها من الطوائف الدينية. وأصبح هؤلاء المهاجرون منافسين طبيعيين للتجار الوطنيين وفي مقدمتهم الحاكم نفسه الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، حيث كان البعض لديه رأس مال استغله في التجارة وفي عملية الاستيراد والتصدير، وكانوا يقومون بعملية الطواشة بشراء اللؤلؤ من أصحاب السفن وتصديره إلى الهند لبيعه هناك. وهذا العمل أثر تأثيراً ضاراً على دخل الدولة والمواطنين في حياتهم المعيشية، وقد كان هذا في مقدمة الأسباب للعداء بين الشيخ قاسم والجالية الهندية في البلاد. والسبب الآخر للعداء فقد كان سبب ديني، فقد كان الشيخ كما تذكر بعض المصادر من المتدينين الذين لا يحبون اصحاب الديانات الاخرى في بلاده مستنداً لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذي يقول: (لا يجتمع في جزيرة العرب دينان) ولذلك فقد حاول الشيخ إخراجهم من بلاده. مع أني لا أتفق مع هذا الرأي، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يخرج اليهود من المدينة المنورة إلا بعد أن تآمروا عليه وعلى الإسلام والمسلمين، وأرى أن العامل الاقتصادي كان السبب الرئيسي في تذمر الشيخ قاسم والمواطنين من الهنود.

العامل الثالث للعداء مع الهنود، فقد كان سياسي، أرادت بريطانيا من ورائه ممارسة الضغط على حاكم البلاد نكاية به بسبب تحالفه مع الدولة العثمانية، والسماح للحملة العثمانية دخول بلاده في عام 1871م، فاتهمته باضطهاد رعاياها الهنود وفرض عليهم الضرائب الباهضة لأجل إرغامهم على الخروج من البلاد. وبدأت العلاقات تتأزم بين الجانبين منذ سنة 1875، عندما طرد الشيخ قاسم، إثنين من التجار الهنود لرفضهم دفع الضرائب. وفي عام 1876، اتهمت السلطات البريطانية في الخليج العربي، الشيخ قاسم بغض الطرف عن رعاياه الذين يقومون بعمليات السلب والنهب للمحلات التجارية التابعة لرعاياها، وكذلك السفن التجارية في مياه الخليج. وقام السفير البريطاني في الأستانة السير هنري لايارد Henry Layard في يوليو 1876، بناء على تعليمات من حكومته بإبلاغ الباب العالي بتلك الاحداث التي حصلت في الدوحة والسواحل القطرية، وأكد أن حكومته لن تتساهل عن أي اخلال بالأمن في البر أو البحر من قبل رعايا الباب العالي. [13] وفي أغسطس من العام نفسه بعث وزير الخارجية العثمانية صفوت باشا، برد على الشكوى البريطانية نافياً حدوث أي قرصنة على الساحل القطري أو اعتداء على الجالية

الهندية وذلك بناء على تأكيدات تسلمها من والي البصرة. [14] ولكن يبدو أن الإنجليز لم يقتنعوا بالرد العثماني، أو لأنهم كانوا يريدون الاستمرار في مواصلة الضغط على الشيخ قاسم، فوصل المقيم السياسي في الخليج العميد روس إلى الدوحة في أغسطس 1882، وطلب من الشيخ قاسم الاعتذار للحكومة البريطانية إزاء ما لحق برعاياها من التجار الهنود في الدوحة من اهانات على أيدي اتباعه، ودفع التعويضات للذين تعرضت محلاتهم للسلب والنهم من قبل رعاياه، والسماح للذين تم طردهم بالعودة إلى قطر.

وقد قام الشيخ بتلبية المطالب البريطانية، ودفع مبلغ ثمانية آلاف روبية للمقيم البريطاني وسمح بعودة بعض الهنود. [15] ولكنه عبر عن عدم رضاه لما قام به المسئول البريطاني في الشكوى التي أرسلها إلى الباب العالي. وطالب بضرورة أن تقوم الحكومة العثمانية بمسئوليتها وذلك بإرجاع الأموال التي دفعها، ووضع حد لسلطات البريطانية التدخل في شؤون بلاده الداخلية، وهدد بالاستقالة من القائمقامية إذا لم تتخذ الحكومة العثمانية الاجراءات المطلوبة إزاء بريطانيا.[16] ومن منطلق المسئولية قامت الحكومة العثمانية باستدعاء السفير البريطاني في الأستانة وسلمته مذكرة احتجاج لحكومته إزاء ما قام به المقيم البريطاني في الخليج من إجراءات ضد الشيخ قاسم حاكم قطر. وطالبت المذكرة الحكومة البريطانية برد الاموال التي تم أخذها من شيخ قطر. وبعدم التدخل في الشئون الداخلية لقطر التابعة للنفوذ العثماني. غير أن الرد البريطاني كان يتسم بالقوة وعدم الاهتمام بالاحتجاج العثماني، حيث أكد وزير الخارجية البريطانية اللورد جرانفيل في رده في 7 مايو 1883، قائلا، أن ما قام به المقيم البريطاني كان قانونيا للحفاظ على حقوق رعايا بريطانيا، واضاف أن الحكومة البريطانية لا تعترف بالسيادة العثمانية على ساحل قطر الذي يعتبر ضمن ساحل الخليج الذي تعهدت بريطانيا بالحفاظ عليه وسلامة الملاحة في المياه الخليج من القرصنة البحرية.[17] ولكن الهنود الذين عادوا إلى قطر تعرضوا للمضايقة من قبل بعض المواطنين، مما اضطر السلطات البريطانية في الخليج إلى ترحيلهم من قطر. ويذكر العميد روس، في التقرير الذي بعثه إلى حكومته أن الدوحة شهدت في شهر أغسطس 1887، اضطرابات وتعرضت المحلات التجارية للهنود الذين كان الشيخ قاسم ساخطاً عليهم للنهب والسلب، وتعرض بعض الهنود للضرب على أيدي

المواطنين، ووقعت حوادث على ساحل قطر ضد السفن التابعة لرعايا بريطانيا، واقترح بسحب الجالية الهندية من قطر. وفي سبتمبر 1887، قامت السفن البريطانية بترحيل الهنود من قطر إلى البحرين.

وللانتقام من شيخ قطر، قام المقيم البريطاني في الخليج روس، في اكتوبر من العام نفسه 1887، بمصادرة أموال الشيخ قاسم المودعة في البحرين والبالغة 81 ألف روبية، كتعويض للتجار الهنود المتضررين. وقد احتج الشيخ قاسم على ذلك وايضاً الباب العالي، ولكن هذا الاحتجاج لم يكن له أي مفعول من جانب بريطانيا.

وهكذا كما نلاحظ فقد تميز الوجود الهندي في قطر بعدم الاستقرار لأنهم نافسوا شيخ البلاد والمواطنين في موارد الرزق في تجارة اللؤلؤ وفي غيرها من السلع التجارية. (18) وأيضا أن السياسة البريطانية التي عملت على ادخال جماعات غريبة عن المنطقة من الهنود والايرانيين بقصد خلخلة واقعها القومي، واتخاذ هذه الجاليات عونا لها ضد القوى المحلية قد باءت بالفشل الذريع، بسبب الموقف الوطني الذي أبداه الشيخ قاسم، للحفاظ على مقدرات الوطن والمواطن. (19)

ثانياً: علاقة الشيخ قاسم بالعثمانيين والإنجليز:

بعد تولي الشيخ محمد بن ثاني مقاليد السلطة في امارة قطر سنة 1866، بسنة واحدة أي في اكتوبر من عام 1867، تعرضت قطر لعدوان مشترك من جانب شيخ البحرين محمد آل خليفة وشيخ أبو ظبي سعيد بن طحنون الفلاحي، نتج عنه خسائر في الأرواح والممتلكات، ولم تقم بريطانيا بمنع ذلك العدوان على الرغم من ارتباطها بالإمارتين بمعاهدات حماية منذ عام 1861، متذرعة بعدم علمها بالعدوان الذي تم الاتفاق عليه بين شيخ البحرين وشيخ أبو ظبي بصورة سرية. (20) ومع أن الشيخ محمد بن ثاني حاكم قطر بن ثاني حاكم قطر قام بالرد على العدوان في يونية 1868، وذلك بالهجوم على البحرين، فإن بريطانيا هي الأخرى قامت بمعاقبة شيخ البحرين وشيخ أبو ظبي على فعلتهما، حيث الزم المقيم البريطاني لويس بيللي، شيخ أبو ظبي بدفع 125 ألف روبية لقطر تعويضاً عن الخسائر التي تكبدتها من وراء العدوان، كذلك طلب من شيخ أبو ظبي الاعتذار لبريطانيا والتعهد بعدم تكرار ذلك مستقبلا لأنه يخالف معاهدة الحماية. أيضا

قام المقيم البريطاني بإلزام شيخ البحرين الجديد الشيخ علي آل خليفة الذي حل محل شقيقه محمد الذي اختفى بعد العدوان على قطر، بدفع مئة ألف روبية لقطر، وبإعادة كل ماتم نهبه من قطر والتعهد بعدم القيام بعدوان في المستقبل.

وفي 12 سبتمبر سنة 1868، وصل المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي بيللي إلى قطر، وقدم للشيخ محمد وولي عهده الشيخ قاسم شرحاً تفصيلياً عن الاجراءات التي اتخذها ضد شيخ البحرين وشيخ أبوظبي، وطمئنه بأن مثل ذلك العدوان لن يتكرر مستقبلاً، وفي نهاية الاجتماع وقع مع الشيخ محمد حاكم قطر، معاهدة السلم الدائم في الخليج التي سبق أن وقعها بقية زعماء الخليج العربي منذ سنة 1820، والتي تضمنت خمس مواد تنص على، الامتناع عن القرصنة البحرية، وتجارة العبيد، وتجارة السلاح، وبعدم الاعتداء، وبتحكم بريطانيا في أي خلاف مع أي إمارة من إمارات الخليج العربي. واعترفت بريطانيا باستقلال قطر وبحكم آل ثاني. ومفهوم الاستقلال الذي استخدمته السلطات البريطانية في هذا الصدد يختلف تماما عن مفهومنا في الوقت الحاضر، فهو يعني وجود سياسي لمنطقة معينة بصرف النظر عن كون هذا الكيان خاضعا لدولة أخرى أو موضوعا تحت حمايتها.[21]

ومع أن البعض اعتبروا هذه الاتفاقية مكسباً لبريطانيا بضم قطر إلى بقية إمارات الخليج العربية، فهي أيضاً تعتبر مكسباً لقطر، حيث أن بريطانيا العظمى اعترفت باستقلال البلاد وبحكم آل ثاني. [22] ولكن على الرغم من نجاح بريطانيا بضم قطر إلى معاهدة الهدنة البحرية أو السلم الدائم في الخليج، فإنها فشلت في فرض نفوذها على البلاد أسوة بالآخرين، حيث إن الشيخ قاسم الذي أصبح الحاكم الفعلي للبلاد منذ سنة 1869، فضل التحالف مع الدولة العثمانية وسمح للحامية العثمانية بدخول البلاد في يوليو 1871م. وقد لجأت بريطانيا إلى خلق الكثير من المشاكل للشيخ قاسم، مع جيرانه، ومارست الكثير من الضغوط عليه تارة تتهمه بالقرصنة البحرية، وتارة أخرى تتهمه باضطهاد رعاياها التجار الهنود. ولكن كل تلك الضغوط لم تثن الشيخ قاسم عن سياسته مع الدولة العثمانية، ورفضه للحماية البريطانية، حيث كان يعتبر بريطانيا منحازة إلى بعض خصومه في المنطقة. [23]

وفي الواقع كان وصول العثمانيين (الأتراك) إلى قطر في عام 1871، بداية حقيقية للمواجهة بين بريطانيا والدولة العثمانية في منطقة الخليج العربي، وإن كانت بريطانيا ظلت حريصة على عدم الدخول مع الدولة العثمانية في صراع سياسي أو عسكري مكشوف طالما أن مصالحها لم تتعرض للخطر، واكتفت بخلق المشاكل لقطر مع المشيخات المجاورة وبالذات مع البحرين وأبو ظبي. (24)

ويعود التنافس بين الانجليز والعثمانيين حول قطر إلى موقعها الجغرافي، فهي تقع وسط الخليج العربي، وتعد حداً بين الساحل الجنوبي للخليج الذي لا يسمح الإنجليز بوصول قوة خارجية إليه وبين الساحل الشمالي الذي اعتادوا حتى ذلك الوقت أن يتركوا أموره للسلطات المحلية. ومن العوامل الأخرى للتنافس بين بريطانيا والدولة والعثمانية، عدم وجود اتفاق على الحدود الجنوبية بين قطر وأبو ظبي. وقد أدى ارتباط قطر بالدولة العثمانية ورفع العلم العثماني فوق منطقة خور العديد من الأسباب التي دعت بريطانيا إلى تحريض شيخ أبو ظبي على المطالبة بهذه المنطقة، وهو ما قد يترتب عليه قيام حرب طويلة المدى بين قطر وأبو ظبي بحيث تضطر قطر للتخلي عن علاقتها مع الدولة العثمانية لمصلحة بريطانيا. (25) ونجحت بريطانيا في مخططها بجر البلدين إلى حرب طويلة استمرت اثنى عشر سنة من عام 1880 إلى عام 1892، كانت من أطول الحروب في منطقة الخليج العربي في التاريخ الحديث، راح ضحيتها عدد كبير من الشهداء من كلا البلدين الشقيقين (26).

وبدلاً من أن تقوم الدولة العثمانية بتوثيق علاقتها بحاكم قطر الشيخ قاسم، وتقف إلى جانبه ضد المخططات البريطانية التي تستهدف القضاء على علاقة البلدين قطر والدولة العثمانية، عملت للأسف على تخريب العلاقات مع الشيخ قاسم بالقيام ببعض الاستحداثات التي لا تخدم المصلحة الوطنية تمثل في إنشاء دائرة للجمارك وفرض الضرائب على التجار ربما في ذلك فرض الضرائب على بيع اللؤلؤ، وقد عارض الشيخ قاسم تلك الاجراءات العثمانية التي رأى أنها ستؤدي إلى زيادة الاعباء المالية على المواطنين وقد يدفعهم ذلك إلى الهجرة خارج البلاد. (27) ولكن السلطات العثمانية أصرت على تنفيذ مخططها غير عابئة مما قد يترتب على أوضاع المواطنين المعيشية، لأنها

كانت في حاجة للمال للإنفاق على قواتها العسكرية. وقد أدى هذا الإصرار التركي على تنفيذ سياستهم إلى استقالة الشيخ قاسم من القائمقامية، وأبلغ والي البصرة محمد حافظ باشا في يناير 1893، بقراره بالاستقالة، ومع أن الوالي رفض الاستقالة وطلب من الشيخ الاستمرار في منصبه، إلا أن الشيخ لم يتراجع عن قراره، ونقل مقر اقامته من الدوحة إلى منطقة الضعاين، وبعد فترة انتقل إلى منطقة الوجبة. [28]

معركة الوجبة:

وصل والي البصرة محمد حافظ باشا، السوري الأصل، إلى الدوحة يوم 14 فبراير 1893، عن طريق الاحساء بدعوى إعادة الأمن في قطر إلى نصابه، واتخذ من القيادة العثمانية بالدوحة مقراً لإقامته. وبعد وصوله بعث برسالة إلى الشيخ قاسم الموجود في منطقة الوجبة، يدعوه للحضور إلى مقره للاستفسار عن الشكاوي التي تلقاها ضده من الإنجليز وغيرهم، لكن الشيخ الذي كان غير مطمئن لنوايا الوالي العثماني، اعتذر عن الحضور قائلاً في رسالته الجوابية أن صحته لا تسمح له بالحضور وأنه قد أناب عنه أخاه الشيخ أحمد. [29] ولكن الوالي اعتبر عدم تلبية الشيخ قاسم لدعوته بمثابة رفض وتمرد على الدولة العثمانية، فأقدم على اعتقال الشيخ محمد والمرافقين معه وعددهم 16 شخصاً. وفي يوم 13 مارس 1893، قاد الوالي العثماني قوة كبيرة وتوجه صوب الوجبة بقصد إلقاء القبض على الشيخ قاسم وتقديمه للمحاكمة، ولكن الشيخ قاسم كان قد علم بالاستعدادات التركية وبتحركها نحو مقره، كان قد أعد قواته من الافراد وزودها بالسلاح والذخيرة والمواد الغذائية والمياه، وتم وضعها في مواقع مهمة على الطرق التي سوف تسلكها القوات التركية، ونجحت خطته حيث وقعت القوات التركية في مصيدة قواته وانزلت بالقوات المعتدية هزيمة ساحقة بعد معركة شرسة استمرت من الساعة العاشرة صباحا حتى الخامسة مساء، قتل فيها عدد كبير من القوات العثمانية كان يوسف افندي قائد القوات العثمانية من بين القتلى، وفر الوالي محمد حافظ الذي كان في مؤخرة قواته إلى الباخرة التركية المريخ الراسية في ميناء الدوحة. [30]

وفي 21 ابريل 1893، بعد معركة الوجبة بشهر تقريبا وصل مساعد المقيم البريطاني في الخليج إلى ميناء الوكرة، وعرض على الشيخ قاسم قبول الحماية البريطانية، غير أن

الشيخ رفض العرض البريطاني.[31] وهناك بعض المصادر التاريخية تذكر أن الشيخ قاسم بدأ يميل نحو الانجليز بعد معركة الوجبة وانه لم يكن لديه مانع من توقيع معاهدة الحماية مع الحكومة البريطانية، فنجد لوريمر يقول، أن الشيخ قاسم كتب إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج قبل معركة الوجبة، يطلب حمايته من الاتراك. [32] وفي شهر مايو 1893، طلب الشيخ قاسم من أخيه الشيخ أحمد الدخول في مفاوضات مع السلطات البريطانية في الخليج للتوقيع مع بريطانيا معاهدة الحماية بنفس الشروط التي توصل إليها الانجليز مع شيخ البحرين في عام 1892، إلا أن الحكومة البريطانية لم توافق على عقد معاهدة حماية مع قطر حتى لا تثير خلافات بينها وبين تركيا. [33]

ولا شك أن ما أحدثه الأتراك من شرخ في جدار العلاقات القطرية العثمانية كان له الأثر العميق في نفس الشيخ قاسم الذي فتح قلبه وبلاده لهم، إلا أنني أستبعد أن يطلب الشيخ قاسم الحماية من بريطانيا ويرفض طلبه وهي التي سعت أكثر من مرة لاقناعه بالحماية حتى بعد معركة الوجبة كما أشرت. وفي الواقع لقد تمسك الشيخ قاسم بمبدئه برفض الحماية البريطانية حتى تاريخ وفاته رحمه الله، وأن الحماية البريطانية لم يتم التوقيع عليها إلا في عهد الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني في الثالث من نوفمبر 1916، حيث كان في هذا التاريخ قد انتقل الشيخ قاسم إلى بارئه، وكانت الحامية العثمانية قد خرجت من البلاد في أغسطس من عام 1915. ومن وجهة نظري لا أعتقد أن بريطانيا كانت حريصة على علاقة الود مع الدولة العثمانية أو تخشى بأسها، وهي التي هددت بإرسال حملة عسكرية لاحتلال قطر عقب معركة الوجبة، حيث نجد السفير البريطاني في الاستانة كلار فورد Clare Ford يبلغ الباب العالي في 22 ابريل 1893، عن عزم حكومته ارسال حملة عسكرية إلى قطر لبسط نفوذها. وكان الرد العثماني على السفير، بأن جميع المناطق الواقعة على الساحل من البصرة شمالا حتى ساحل عمان جنوبا تتبع النفوذ العثماني. [34]

اتفاقية 1913، الانجليزية – العثمانية:

لعبت الظروف السياسية منذ العقد الأول من القرن العشرين لصالح بريطانيا، فقد كانت الدولة العثمانية تمر بمرحلة ضعف نتيجة للثورات التي واجهتها في اقليم البلقان وفي

اوروبا الشرقية بصورة عامة، وأيضا كانت الحرب مع ايطاليا في طرابلس الغرب سنة 1911، قد انهكت اقتصادها، كل تلك العوامل دفعت وزير خارجيتها إبراهيم حقي باشا، أن يطلب من زميله البريطاني السير ادوارد جراي، الدخول في مفاوضات تحدد نفوذ البلدين في شرق الجزيرة العربية. وبالفعل بدأت المفاوضات بين الطرفين في فبراير 1911، وانتهت بتوقيع الوزيرين المعنيين على الاتفاقية يوم 29 يوليو 1913، على أن يتم التصديق عليها من رؤساء البلدين يوم 29 يونية 1914، غير أن انشغال الدولة العثمانية بشؤونها الداخلية وكذلك ارهاصات الحرب العالمية الأولى حالت دون التصديق عليها في ذلك العام. (35) وأهم ما في هذه الاتفاقية، أن الدولة العثمانية تنازلت بموجب المادة الحادية عشرة منها عن حقوقها ومسؤليتها على قطر، على أن تتعهد بريطانيا بالحفاظ على استقلال قطر ويحكمها الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني وورثته من بعده. ومع أن الدولة العثمانية تخلت عن نفوذها على قطر إلا أن الحامية العثمانية بقيت في البلاد حتى تاريخ انسحابها في 15 اغسطس 1915، بضغط من القوات البريطانية التي حاصرت القوات العثمانية في الخليج العربي عند اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914. (36)

ثالثا: علاقة الشيخ قاسم بالدول المجاورة (أبو ظبي – البحرين):

العلاقة مع أبو ظبي–مشكلة العديد.

تعتبر العلاقات بين إمارة قطر وأبو ظبي في عصر الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، نموذجا فريدا في تأثرها بالقوتين في الخليج العربي – قوة بريطانيا وقوة الدولة العثمانية وكان كل من القوتين المتصارعتين تتلمسان في الأحداث الجارية في المنطقة المبرر لخلق التوتر وتأييد طرف على آخر، ووجد كلاهما في مشكلة الحدود الجنوبية بين قطر وأبو ظبي في المنطقة المعروفة بالعديد الواقعة في الجنوب الشرقي لشبه جزيرة قطر فرصتهما لإدخال البلدين في حرب كانت أطول الحروب في التاريخ الحديث في منطقة الخليج العربي. (37) وقد بدأت مشكلة العديد في عام 1836، عندما وصلت قبيلة القبيسات وهي فرع من بني ياس إلى العديد بزعامة رئيس القبيلة الشيخ خادم بن نهيان، بسبب الخلاف مع حكومة أبو ظبي الشيخ خليفة بن شخبوط. ومع أن حاكم أبو ظبي

استطاع إقناع القبيلة بالعودة سنة 1837، إلا أن الخلاف بينهما سرعان ماتكرر في عام 1849، واضطرت القبيلة إلى الهجرة إلى العديد. وكانت آخر مرة لجأت القبيلة إلى المكان نفسه في سنة 1869 بزعامة الشيخ بطي بن خادم بن نهيان. وفي هذه المرة طلب شيخ أبو ظبي من المقيم السياسي البريطاني في الخليج العميد لويس بيللي مساعدته على استخدام القوة ضد القبيلة لإرغامها على العودة إلى أبو ظبي، غير أن المقيم نصحه بعدم استخدام القوة طالما أن القبيلة لم تقم بأعمال قرصنة في مياه الخليج ولم تهاجم أي منطقة تابعة له. (38) ولكن نلاحظ أن الموقف البريطاني المعارض لشيخ أبو ظبي من استخدام القوة ضد قبيلة القبيسات تغير لصالحه بعد ارتباط إمارة قطر بالدولة العثمانية منذ يوليو 1871، وقيام الشيخ قاسم برفع العلم العثماني فوق منطقة خور العديد سنة 1875، وهو ما أثار سخط الانجليز الذين حسوا بالخطر العثماني على مصالحهم في الخليج العربي، فحرضوا شيخ أبو ظبي على المطالبة بمنطقة العديد. (39) وقامت القوات البريطانية وقوات شيخ أبو ظبي بهجوم على قبيلة القبيسات في العديد سنة 1878، وأرغمت أفرادها على العودة إلى إمارة أبو ظبي. وأعلنت الحكومة البريطانية أنها لا تعترف بالسيادة العثمانية على المنطقة المتنازع عليها بين قطر وأبو ظبي. (40) وكان العميد روس الذي استأنف عمله كمقيم بريطاني في الخليج في 12 ديسمبر 1877، قد طلب من حكومة الهند البريطانية تزويده بالسفن الحربية لاستخدامها في الهجوم على قرية خور العديد لإرغام قبيلة القبيسات على العودة إلى أبو ظبي، بحجة أن شيخ القبيلة بطي بن خادم يخضع لتركيا التي من المحتمل أن تحرضه على القيام بزعزعة الأمن والاستقرار في مياه الخليج وضد إمارة أبو ظبي. (41) وقد أدى التوتر بين قطر وأبو ظبي حول منطقة العديد إلى نشوب حرب بين البلدين كانت أطول الحروب في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي استمرت نحو اثني عشر سنة (1880 – 1892) أيد الانجليز خلالها صديقهم وحليفهم شيخ أبو ظبي واستخدموا القوة ضد قطر أكثر من مرة. (42)

وفي عام 1887، أرسل الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، قوة عسكرية بمساعدة عثمانية إلى العديد وسيطر على المنطقة. فأحتجت بريطانيا بشدة لدى الباب العالي بدعوى أن العديد تتبع أبو ظبي، وهدد المقيم البريطاني في الخليج الكولونيل مايلز Miles باستعمال

القوة لإعادة المنطقة لشيخ أبو ظبي. ووصلت الحرب بين قطر وأبو ظبي في عام 1888، إلى ذروتها، ففي هذا العام تبادلا الغارات بين البلدين، وكان من ذلك قيام الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان نجل حاكم أبو ظبي بهجوم على قطر في شهر مايو من عام 1888، وتركز الهجوم على الدوحة عاصمة قطر، ويذكر (المنصور) أن الهجوم كان في الثامن عشر من اغسطس من ذلك العام الموافق لشهر رمضان 1305 هجريا، وكان الشيخ يقيم في منطقة الضعاين التي تبعد بنحو أربعين كيلو مترا عن مدينة الدوحة. وقد نتج عن ذلك العدوان خسائر كبيرة في الأرواح كان من بين الشهداء نجل الشيخ قاسم (جوعان) وبعض المصادر تقول إن اسمه علي، بالإضافة إلى الخسائر في الممتلكات. [43] وقد كان لذلك الهجوم الظبياني وقع أليم في نفس الشيخ قاسم الذي حزن على ابنه والشهداء من شعبه، ودفعه إلى الانتقام من خصمه شيخ أبو ظبي. وقبل قيام الشيخ بالرد على الهجوم طلب من العثمانيين مساعدته بمده بالأفراد والسلاح، لكن الحكومة العثمانية لم تستجب لمطالب الشيخ خشية من رد الفعل البريطاني الذي وجه لها إنذار بعدم التدخل في الحرب إلى جانب شيخ قطر، ولهذا فقد اعتمد الشيخ على الله فأعد العدد والعدة من الافراد والسلاح وكل ما يلزم للحرب، وتوجه نحو أبوظبي، وقاد القوات بنفسه يساعده شقيقه الشيخ أحمد بن محمد، ودارت خلال شهري يناير وفبراير من عام 1889، معارك طاحنة بين قوات الطرفين داخل إمارة أبوظبي كان أهمها معركة (خنور) نسبة إلى قلعة أبوظبي، وكان النصر فيها لصالح قوات الشيخ قاسم، قتل خلالها نحو خمسمائة من اتباع شيخ أبوظبي وتم تدمير واحراق العديد من المنازل والاستيلاء على الكثير من الممتلكات. وبذلك استطاع الشيخ قاسم تحقيق ما كان يصبو إليه من كسر شوكة شيخ أبو ظبي الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان المدعوم عسكريا من بريطانيا. [44] وبعد هذه المعارك الطاحنة رأت السلطة البريطانية أن ذلك لا يخدم الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي وأنه لابد من وقف الحرب، فوصل المقيم البريطاني في المنطقة العميد روس في اكتوبر 1889، إلى الدوحة، واجتمع بالشيخ قاسم، وعرض وساطته لوقف الحرب بينه وبين الشيخ خليفة بن زايد، غير أن محاولاته باءت بالفشل، لأن مقترحاته التي عرضها على الشيخ قاسم لم تكن عادلة فقد كان متحيزا لشيخ أبو ظبي. وقد قام

المقيم البريطاني بإبلاغ حكومة الهند البريطانية بفشله في حل الخلاف بين شيخ قطر وشيخ أبو ظبي، بشأن منطقة العديد، وأرجع فشله بأن الشيخ قاسم معتمدا على مساعدات الاتراك في نزاعه مع أبو ظبي[45]. وعلى أثر ذلك تجددت الغارات الحربية بين البلدين خلال عامي 1890 – 1891، ولكن الحرب شهدت في مستهل عام 1892، هدوءا حذرا وتحولت المواجهة العسكرية إلى الوسائل الدبلوماسية بتبادل الاتهامات والاحتجاجات ضد كل طرف منهما للأخر، واستمر كل منهم يدعي أحقيته لمنطقة العديد. ويمكن القول إن الشيخ قاسم استمر مسيطرا على المنطقة بمساعدة القوات العثمانية حتى تاريخ وفاته وتوقيع اتفاقية 1913 بين بريطانيا والدولة العثمانية. [45] ولله الحمد لقد سويت مشكلة العديد بين البلدين، ولم تعد تشكل أزمة بين الدولتين قطر والامارات العربية المتحدة.

وكما سبق أن أشرنا كان التنافس على النفوذ بين بريطانيا والدولة العثمانية في منطقة الخليج العربي العامل الرئيسي للحرب بين البلدين الشقيقين.

العلاقة مع البحرين:

في الواقع أن الحديث عن العلاقات بين قطر والبحرين حديث طويل ومتشعب يلزمها بحث مستقل ولذلك فإنني سأتطرق للموضوع بشكل مختصر نظرا لارتباطه بموضوع البحث الذي أنا بصدده وأترك لغيري الحديث عنه بصورة موسعة كما هو متوقع.

في الواقع يرجع ارتباط آل خليفة حكام البحرين بقطر إلى تاريخ هجرة العتوب من أواسط شبه الجزيرة العربية إلى منطقة الزبارة الواقعة في الشمال الغربي لشبه جزيرة قطر في عام 1670، وكانت تضم جماعة العتوب آل خليفة وآل صباح والجلاهمة. [46] ومع أن آل خليفة رحلوا من قطر مع بقية جماعة العتوب إلى الكويت وشاركوا في تأسيس الحكم هناك في منتصف القرن الثامن عشر، غير أن آل خليفة عادوا إلى الزبارة بقطر في عام 1766، بسبب خلافهم مع آل صباح، واستمروا في هذه المنطقة حتى تاريخ تأسيس حكمهم في البحرين في عام 1783م. [47] واستمرت العلاقات بين قطر والبحرين طيبة إلى حد كبير حتى تاريخ مبايعة الشعب القطري للشيخ محمد بن ثاني في عام 1866، حاكما لقطر، وكان انتخاب الشيخ بن ثاني في ذلك التاريخ بداية للخلاف بين آل ثاني وآل خليفة، حيث أن حكام قطر امتنعوا عن دفع الزكاة والعشور التي كان أهل قطر

يدفعونها لآل خليفة الذين كانوا بدورهم يدفعونها للدولة السعودية كما كان معتاد منذ الدولة الوهابية الأولى (1845– 1818)، فقام الشيخ محمد آل خليفة بالتحالف مع شيخ أبوظبي سعيد بن طحنون الفلاحي في شهر اكتوبر من عام 1867، بهجوم على قطر، تركز الهجوم على مدينة الدوحة ومدينة الوكرة، ونتج عن الهجوم خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات وإلى تشريد عدد من المواطنين من البلاد، ووصفه المؤرخون بخراب الدوحة الثاني.

وفي يونية من عام 1868، قام الشيخ محمد بن ثاني بالرد على العدوان بهجوم على البحرين، ملحقا خسائر كبيرة بالجانب البحريني في الأرواح والممتلكات وعاد الشيخ قاسم ولي العهد من البحرين إلى بلاده منتصرا. [48] وقد اتاح هذا الصراع المتبادل بين قطر والبحرين الفرصة للتدخل البريطاني بينهما، حيث ألزم المقيم البريطاني لويس بيللي كل من البحرين وأبو ظبي بدفع مئتين وخمسة وعشرين ألف روبية لقطر تعويضا عن الخسائر التي تكبدتها من وراء عدوانهما، وبإرجاع كل ماتم نهبه من قطر، والتعهد بعدم تكرار مثل ذلك العمل في المستقبل.

ووصل المقيم البريطاني في الخليج العربي يوم 12 ديسمبر 1868، إلى قطر، واجتمع فور وصوله بحاكم قطر الشيخ محمد بن ثاني، وفي أثناء اللقاء شرح المقيم البريطاني للشيخ الاجراءات التي اتخذها ضد شيخ البحرين وشيخ أبو ظبي، وطمئنه بأن مثل هذا العدوان لن يتكرر مستقبلا، ووقع مع الشيخ محمد في اليوم نفسه اتفاقية السلم الدائم في الخليج، التزم بموجبها الشيخ بن ثاني بما ألتزم به بقية شيوخ الخليج العربي. ومع أن بعض المحللين يعتبرون توقيع الشيخ محمد على هذه الاتفاقية مكسبا لبريطانيا لأنها استطاعت ضم قطر إلى بقية إمارات الخليج العربية الاخرى الموقعة عليها، فإن البعض يرونها مكسبا لقطر كذلك، حيث نصت الاتفاقية على اعتراف بريطانيا باستقلال قطر وبحكم آل ثاني. وهناك من يرى أن بريطانيا هي التي خططت للعدوان على قطر بهدف تحقيق هدفها في التوصل إلى توقيع الاتفاقية التي وقع عليها زعماء الخليج العربي منذ سنة 1820. [49]

إعادة بناء منطقة الزبارة.

قرر الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني في سنة 1880، العمل على إعادة بناء منطقة الزبارة الواقعة في الشمال الغربي من البلاد وتوطين بعض المواطنين فيها وكذلك العمل على إعادة إحياء ميناء الزبارة والنشاط التجاري إليه كما كان في الماضي. وقام الشيخ قاسم بتنفيذ المشروع بمساعدة الحكومة العثمانية في ذلك العام. ومن جهة أخرى قدمت بريطانيا احتجاج ضد ذلك بحجة أنها منطقة نزاع بين قطر والبحرين، غير أنها لم تقم بعمل عسكري لوقف العمل الذي استمر على قدم وساق إلى أن انتهى العمل في المنطقة حسب المرسوم له، وتم رفع العلم العثماني فوق المنطقة واقامة مركز للشرطة فيها وإدارة للجمارك.

وهذا الموقف البريطاني من إعادة بناء الزبارة يوحي لنا أن بريطانيا كانت على يقين من أن المنطقة جزء لا يتجزأ من قطر، ولكنها أرادت استخدامها ورقة ضغط على الشيخ قاسم الذي فضل الحماية العثمانية على الحماية البريطانية. (50) ومع أن بريطانيا لم تقم بأي عمل لوقف مشروع إعادة الاعمار في الزبارة، إلا أنها لجأت للأسف إلى مصادرة أموال الشيخ قاسم المودعة في مصارف البحرين وبومباي البالغة 81 ألف روبية. وهذا التصرف يأتي في سياق الضغوط المتواصلة على الشيخ قاسم. وقد احتج الشيخ قاسم على ذلك التصرف البريطاني الذي لا يتناسب مع القوانين التي تحكم هذه العملية، كما احتجت الحكومة العثمانية وطالبت الحكومة البريطانية برد الأموال الخاصة بشيخ قطر، غير أن الاحتجاج العثماني لم يلق استجابة من الجانب البريطاني. وكان لهذا الموقف العثماني الضعيف أبلغ الأثر في نفس الشيخ قاسم حاكم البلاد. (51)

هجرة آل بن علي إلى الزبارة.

وصلت قبيلة آل بن علي إلى منطقة الزبارة قادمة من البحرين في شهر مايو من عام 1895، بسبب خلافها مع الشيخ عيسى بن علي آل خليفة حاكم البحرين، وكان وصول هذه القبيلة إلى الزبارة بموافقة مسبقة من حاكم قطر الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني والسلطة العثمانية في البلاد. (52) وقد أعرب الانجليز عن خشيتهم من أن تستغل السلطة العثمانية افراد القبيلة إلى جانب القبائل القطرية لغزو البحرين وتعريض المصالح البريطانية للخطر. فلجأت السلطة البريطانية كما تذكر المصادر إلى مناشدة الشيخ قاسم

والسلطة العثمانية بالضغط على أفراد القبيلة بالعودة إلى البحرين، غير أن تلك المناشدة لم تسفر عن نتيجة إجابية. فلجأت بعد ذلك السلطة البريطانية إلى مهاجمة ميناء الزبارة في الأول من أغسطس من عام 1895، وصادرت سبع سفن تابعة لأفراد آل بن علي كانت تحمل بعض السلع الثمينة مثل اللؤلؤ والأموال وغيرها، وكان ذلك بهدف إرغام القبيلة على العودة إلى البحرين، ولكن هذه المحاولة لم تكن أفضل من سابقاتها. (53) ونتيجة لذلك وبعد التشاور بين المقيم السياسي البريطاني في الخليج وحكومته، قامت السفن الحربية البريطانية (سفنكس Sphinx والسفينة Pigeon) يوم 6 سبتمبر 1895، بهجوم على منطقة الزبارة وميناءها بإطلاق نيران مدافعها وأسلحتها النارية، أسفر الهجوم عن تدمير العديد من المنازل والمحلات التجارية، كما تم تدمير العديد من السفن ومصادرة البعض منها، كانت معظم السفن التي تم تدميرها ومصادرتها تتبع حاكم قطر الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني.

وقد اضطر الشيخ قاسم إلى طلب وقف إطلاق النار والدخول في مفاوضات مع الجانب البريطاني بشأن آل بن علي. وقد اشترطت السلطات البريطانية على الشيخ قاسم عدة شروط أهمها، إخراج قبيلة آل بن علي من الزبارة واعادتها إلى البحرين، تسريح القوات الموجودة في المنطقة، تعويض بريطانيا عن خسائرها من جراء الهجوم على الزبارة. وقد قبل الشيخ الشرطين الأولين ورفض الشرط الثالث الخاص بالتعويض موضحا أنه لم يكن هو المسؤول عن رفض عودة القبيلة وإنما هم العثمانيون الذين رفضوا ذلك، بالإضافة أن الخسائر لحقت به وهو الذي يجب أن يطالب بالتعويض. وقد انتهت المفاوضات بين الطرفين بعودة أفراد القبيلة ماعدا شيخ القبيلة سلطان بن سلامة وأفراد أسرته التي بقيت في قطر في ضيافة الشيخ قاسم حاكم البلاد.

والملفت أنه في اليوم التالي من الهجوم البريطاني أي في السابع من سبتمبر 1895، لم يشاهد جندي عثماني واحد في الزبارة. واكتفت الحكومة العثمانية بتقديم الاحتجاج على الهجوم البريطاني على منطقة الزبارة. وكان هذا الاختبار الثالث للعثمانيين بالوقوف أمام الانجليز. وتذكر بعض المصادر أن الشيخ قاسم غير سياسته بعد هذا التاريخ بالتحول

نحو الانجليز [54] ولكن هذا القول لم نلمسه على أرض الواقع إذ أنه رحمه الله توفى في عام 1913، وهو غير مرتبط بمعاهدة حماية مع بريطانيا.

ونستطيع القول إن الخلافات التي سادت العلاقات القطرية البحرينية في عهد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني من وجهة نظري لم تكن تختلف عن علاقته بشيخ أبو ظبي، فهي كانت من صنع الانجليز الذين اعتادوا خلق مشاكل الحدود بين دول المنطقة لخدمة مصالحهم الاستعمارية وفقا لنظريتهم المعروفة فرق تسد. ولله الحمد أصبحت العلاقات القطرية البحرينية في التاريخ الحاضر علاقة يحتذى بها تقوم على الاحترام المتبادل والتعاون المشترك لما فيه خير البلدين والشعبين الشقيقين بفضل توجيه ورعاية القيادتين السياسية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وجلال الملك حمد بن عيسى آل خليفة.

الخاتمة

في السابع عشر من شهر يوليو من عام 1913، انتقل الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني إلى رحمة الله تعالى، بعد مئة وخمسة عشر عاما قضاها في تأسيس دولته الحديثة، وفي حروب طويلة مع جيرانه، ومعاناة كثيرة مع الانجليز وكذلك مع العثمانيين الذين حاولوا التدخل في شئون بلاده وسياسته التي انتهجها القائمة على الاستقلال والحرية والبناء والتطور [55]، وخلفه على حكم إمارة قطر نجله الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني. وكان الشيخ قاسم قبل وفاته قد أخذ البيعة من أسرة آل ثاني ومن الشعب القطري لعبد الله، حتى يضمن الأمن والاستقرار لبلاده بعد رحيله. وفي عهد الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني، شهدت العلاقات القطرية البريطانية نقلة نوعية رسخت مصالح البلدين بتوقيع معاهدة الحماية في 3 نوفمبر 1916م. [56]

وبعد هذا العرض التاريخي لبعض الجوانب التي مرت بها دولة قطر في عهد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، نلاحظ ما يلي:

1- أن الشيخ قاسم رحمه الله، كان رجلا سياسيا وعسكريا في آن واحد، أنتهج سياسة مغايرة إلى حد كبير عن بقية زعماء الخليج العربي في تعامله مع الدولة العثمانية ومع بريطانيا بما يخدم مصالح بلاده وشعبه.

2- أنه قبل التحالف مع الدولة العثمانية لسببين، أولا لأنها دولة مسلمة، وثانيا، لأنها تعهدت له بالدفاع عن البلاد، وبعدم التدخل في شئون بلاده الداخلية.

3- أنه دخل في حروب مع جيرانه دفاعا عن كيان دولته.

4- أنه كان صاحب مبدئ لا يتزعزع، فقد ظل محافظا على علاقة الود مع العثمانيين، ولكن حينما بدأوا يتدخلون في شئون البلاد الداخلية، حاربهم وانتصر عليهم.

5- أنه ظل يرفض الحماية البريطانية على بلاده حتى تاريخ وفاته، رحمه الله وطيب الله ثراه.

الهوامش والمراجع المعتمدة:

---

(1) إبراهيم جارالله بن دخنة التميمي: المعاضيد وقط-تاريخ ونسب وحضارة، ط1، مطبعة الخالدية – الكويت 1999، ص145.

(2) محمود حسن الصراف: تطور قطر السياسي والاجتماعي في عهد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، القاهرة 1980، ص71-72.

(3) وثائق التاريخ القطري من الوثائق البريطانية والعثمانية 1868-1949، ج2، قسم الوثائق-الديوان الأميري-الدوحة، المطابع الأهلية-الدوحة قطر، د. ت نص الاتفاقية، ص10-11.

(4) د.عبد العزيز محمد المنصور: التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين 1868-1916، ط2، مطابع ذات السلاسل-الكويت 1980، ص24. وانظر: محمود الصراف: المرجع السابق ص71.

(5) محمد سعيد حسن الكمال: تاريخ قطر في القديم والحديث، واشعار الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني، ط5، مطابع الخالد-الرياض 1420هـ، ص 42.

(6) محمود حسن الصراف: المرجع السابق ص73-74. وانظر: محمود سعيد الكمال: المرجع السابق ص43،52.

(7) د. يوسف محمد عبيدان: المؤسسات السياسية في دولة قطر، ط1، بيروت 1979، ص 40-41.

(8) محمود بهجت بنان: تاريخ قطر العام، ط1، مطبعة المعارف-بغداد 1966، ص90.

(9) J. E. Lorimer, Gazetter of the Persion Gulf, Calcutta 1908, republished in UK, Vol.2, pp. 22,59.

(10)د. فاطمة علي حسين الكبيسي: وظائف الدولة في المجتمع القطري، الدوحة 2002، ص110.

(11) د. محمد عبد الله آل زلفة: تاريخ دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبر العصور، سلسلة اللقاء العلمي لجمعية التاريخ والآثار لدول مجلس التعاون لدول الخليج، المجلد 4، الرياض 2002، ص496-501.

(12) أحمد العناني: الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني ومشكلات الزعامة المحلية في الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، المجلد 13، العدد الثاني، 1981 ص190.

(13) صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي، ط1، 1974، مكتبة الانجلو المصرية-القاهرة، ص175. وانظر: عبد العزيز محمد المنصور: المرجع السابق، ص47-48، 92-94.

(14) فؤاد سعيد العابد: سياسة بريطانيا في الخليج العربي 1853-1914، ج2، ذات السلاسل-الكويت، ط1، 1984، ص252.

(15) F. O. 781. 5174. Memorandum Respecting, Kuwait, p.12.

(16) د. عبد القادر حمود القحطاني: دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط1، 2008، مطابع رينود الحديثة-الدوحة، ص20.

(17) نورة القاسمي: الوجود الهندي في الخليج العربي (1820-1947)، القاهرة 1984، ص164.

(18) جي.ا ي. سالدانا: الشؤون القطرية من 1873-1954، ج1، وثائق التاريخ القطري – تعريب: أحمد العناني، مطابع مؤسسة دار العلوم-الدوحة، ص116-122.

(19) محمد رشيد الفيل: الاهمية الاستراتيجية للخليج العربي، منشورات ذات السلاسل-الكويت، ط2، 1988، ص86.

(20) مصطفى مراد الدباغ: قطر ماضيها وحاضرها، منشورات دار الطليعة-بيروت، د.ت، ص 176-178.

(21) د. صلاح العقاد: الاستعمار في الخليج (الفارسي) العربي، مكتبة الانجلو-القاهرة، 1956 ص163- 164.

(22) د. موزة سلطان جابر: التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر، 1930-1973، ط1، 2001، مطابع دار الشرق-الدوحة قطر، ص474-475.

(23) بدر الدين عباس الخصوصي: دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج2، ذات السلاسل-الكويت، ط1، 1988، ص37-39.

(24) د. عبد القادر حمود القحطاني: المرجع السابق، ص16.

(25) لجنة تدوين تاريخ قطر: ج الثاني، مؤسسة دار العلوم للطباعة والنشر-الدوحة قطر، 1976 ص928-930.

(26) عبد العزيز محمد المنصور: المرجع نفسه، ص 178 – 190.

(27) F. O. 78/ 5108. 12th September 1887.

(28) ج. ج. لوريمر: دليل الخليج الجزء الثالث القسم التاريخي، مطابع علي بن علي، ط1، 1975، الدوحة قطر، ص1224-1226.

(29) محمد شريف الشيباني: إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر، الجزء الأول، مطابع دار الثقافة-بيروت، 1962، ص153. وانظر: وثائق التاريخ القطري، ج2، ص173-174.

(30) محمد الحسيني عبد العزيز: حضارة الكويت ودول الخليج العربي، ذات السلاسل–الكويت، د. ت، ص197. وانظر: عبد العزيز محمد المنصور: المرجع السابق، ص152–154.

(31) لوريمر: ج3، ص1249.

(32) F. O. 78/ 5110. 22 April 1893, P. R. O.

(33) د. جمال زكريا قاسم: الخليج العربي (1840–1914)، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة 1966، ص245،252.

(34) بدر الدين عباس الخصوصي: المرجع السابق، ص130 – 133. وانظر: مصطفى مراد الدباغ: المرجع السابق ص184–185.

(35) F. O. 424/238. No. 45. 29 July, 1913. وانظر: فؤاد سعيد العابد: المرجع السابق نص الاتفاقية من 255 – 262.

(36) د. صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة حتى أزمة 1990، مكتبة الانجلو المصرية–القاهرة، 1992 ص 188–191.

(37) د. جمال زكريا قاسم: الخليج العربي (1840 – 1916) مرجع سابق، ص211.

(38) سالدانا: المرجع السابق، ج1 ص64 – 66.

(39) لجنة تدوين تاريخ قطر ج2، المرجع السابق ص932

(40) لوريمر: ج3، المرجع السابق ص1242، 1243.

(41) وثائق التاريخ القطري من تأليف: جي. اي. سالدانا، (1873–1904) المرجع السابق ص86–87.

(42) صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي، ص172.

(43) فؤاد سعيد العابد: المرجع السابق، ص88–89. وانظر: عبد العزيز المنصور: المرجع السابق، ص180.

(44) لوريمر: المرجع نفسه ص1243–1247. وانظر: فؤاد العابد: المرجع نفسه ص89.

(45) عبد العزيز محمد المنصور: المرجع السابق، ص186–190. وانظر: سالدانا: المرجع السابق، ص86.

(46) د. عبد القادر حمود القحطاني: المرجع السابق، ص164–166.

(47) عبد العزيز محمد المنصور: المرجع نفسه، ص34–35. وانظر: إبراهيم جارالله بن دخنة التميمي: المرجع السابق، ص165–166.

(48) مصطفى مراد الدباغ: المرجع السابق ص176–178.

(49) د. أحمد مصطفى أبو حاكمة: محاضرات في تاريخ شرقي الجزيرة العربية في العصور الحديثة، معهد البحوث والدراسات العربية–القاهرة، 1968 ص72. وانظر: محمود الصراف: المرجع السابق، ص87–93.

(50) جون. س. ولينكسون، ترجمة مجدي عبد الكريم: حدود شبه الجزيرة العربية، مطبعة مدبولي–القاهرة، 1994، ص48–50. وانظر: د. زاهية قدورة: شبة الجزيرة العربية، دار النهضة العربية – بيروت، د. ت، ص 376.

(51) F. O. 381/5174. Memorandum, Respecting Kuwait, p.112. وانظر: محمود حسن الصراف: المرجع السابق، ص102– 103.

(52) F. O. 78/5110, 17th September 1895.

(53) جي. اي. سالدانا: الشئون القطرية–وثائق التاريخ القطري، المرجع السابق ص184–188.

(54) عبد العزيز محمد المنصور: المرجع السابق، ص 53–55. وانظر: لوريمر: ج3، القسم التاريخي، ص 1390 – 1394.

(55) د. محمد مرسي عبد الله: دولة الامارات العربية المتحدة وجيرانها، دار النفائس–بيروت لبنان، ط1، منشورات دار القلم، الكويت 1981 ص225.

(56) Record of Qatar- Foreign department, U.K. 1988- 1895, pp. 569– 571. وانظر: عبد العزيز محمد المنصور: المرجع السابق، ص112.